اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

ما تبريرات تأجيل التعرفة الكمركية ؟

تراجعت الحكومة عن تطبيق قانون التعرفة الكمركية بعد ان كان من المقرر البدء بتطبيقه نهاية حزيران المقبل ن حيث اعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة طلبا قدمه مجلس النواب لتأجيل التطبيق الى اشعار اخر لعدم ملائمة الظروف الحالية بحسب البيان الحكومي ، ويبدو هنالك تخبط واضح في الاجراءات الحكومية حيال القوانين الاقتصادية وامكانية تطبيقها ، فبعد ان اعلنت وزارة المالية قبل اكثر من شهر عن موعد جديد لتطبيق قانون التعرفة الكمركية ، تراجعت مرة اخرى وبثقل عالي المستوى تمثل ببيان لمجلس الوزراء بهذا الخصوص ، من دون توضيح المسوغات الحقيقية لهذا التأجيل المفتوح ، لاسيما وان هذا القانون الصادر عام ٢٠١٠ تعرض لعملية التأجيل لاكثر من مرة تحت مبررات شتى كلها تندرج في اطار مصالح المستوردين الذين عادة ما يلوحون ويهددون برفع الاسعار إذا ما جرى تطبيق هذا القانون ، من دون مراعاة لمصلحة المستهلك الذي يتحمل فنطازية التجار والمستوردين وعجز الحكومة اللافت عن النظر للاتيان بمعالجات وآليات واجراءات يفترض ان تترافق مع تطبيق حيثيات هذا القانون .وكنا في عمود يوم امس أشرنا وبشكل واضح للادوار الملقاة على عاتق الجهات الحكومية فضلاً عن بعض المنظمات الاقتصادية ذات الصلة للحد من رغبة التجار الجامحة لرفع الاسعار في حال تطبيق قانونِ التعرفة الكمركية ، ودعونا كذلك الى تضافر جهود الجميع سعيا لتسهيل تطبيق هذا القانون الذي يعمل في أولى وأهم اهدافه على حماية المنتج المحلي ، ولكن دعوة الحكومة لمجلس النواب بالتأجيل من دون توضيح مبررات واقعية ، تجعل الحكومة جهة ساعية الى تكريس ظاهرة الاغراق السلعي من مناشئ رخيصة في أثمانها رديئة في نوعيتها ، وإزاء ذلك عدم توفير الحماية اللازمة للمنتج المحلي وامكانية النهوض بالصناعات المحلية ، وجعلها منافسة حقيقية للصناعات المستوردة ، وهذا غير مبرر في الوقت الحاضر لاسيما وان هذا القانون بالتحديد تعرض للتأجيل لاكثر من مرة ، وإذا كانت هنالك مبررات واقعية وعملية ومنسجمة مع حاجات ومتطلبات السوق الحالية ، نريد ان نعرفها من الحكومة صاحبة قرار التأجيل .

وعلى وفق العرف الاقتصادي فإن هذا التخبط يعطي ايحاءات للمستهلك بان دوافع غير مرغوب فيها قد تكون وراء هذا التأجيل ، ففي الوقت الذي نتطلع فيه الى تكريس واشاعة ثقافة الضريبة والكمارك والمعايير النوعية للسلع والبضائع الداخلة الى العراق ، نرى ان تتجه الجهات الحكومية الى تعطيل القوانين الاقتصادية المنظمة لحركة السوق وتبادلاته التجارية وتشجيع شريحة التجار الساعية لتحقيق هامش ربح عال في ظل سلع وبضائع متدنية المعايير والنوعية تحت حجج متطلبات السوق ولاسيما الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود وهذه ثقافة استهلاك غير صحيحة بحاجة الى اعادة نظر وتغيير والاتجاه نحو سوق رصينة تراعي المتطلبات والنوعية على حد سواء

في ظل انبثاق البرلمان الاقتصادي في البصرة

شركات عالمية تبدي استعدادها لإنشاء كاسر الأمواج لميناء الفاو

□ البصرة / ريسان الفهد- وكالات

شكل اتحاد رجال الاعمال في البصرة برلمانا اقتصاديا يضم ٢١ منظمة من مختلف القطاعات الاقتصادية في الوقت نفسه أبدت أكثر من ٧٠ شركة أجنبية وعربية رغبتها بإنشاء كاسر الأمواج الشرقي لميناء الفاو الكبير بالمحافظة.

وقال رئيس اتحاد رجال الاعمال في البصرة صبيح الهاشمي لـ (المدى) : ان البرلمان الاقتصادي يضم ٢١ منظمة اقتصادية فضلاً عن البنوك والمصارف الأهلية ونقابة المحامين وعمداء واساتذة الكليات معتبراً اياه رديفا للحكومة المحلية بالإضافة الى كونه ورقة ضاغطة على اصحاب القرار الاقتصادي في المحافظة لافتاً الى ان البصرة ستشهد انعقاد مؤتمر لرجال الأعمال البريطانيين والعراقيين في تشرين الثاني من هذا العام

ودعا مجلس النواب الى التصويت على قرار البصرة عاصمة العراق الاقتصادية.

في الوقت نفسه أبدت أكثر من ٧٠ شركة أجنبية وعربية رغبتها بإنشاء كاسر الأمواج الشرقي لميناء الفاو الكبير.

وقال وزير النقل هادي العامري في كلمة له خلال مؤتمر عقد امس الاول الاثنين بحضور ممثلين عن الشركات في مطار البصرة الدولي إن المؤتمر عقد من أجل التشاور بين الشركة التي وضعت تصاميم ميناء الفاو الكبير والشركات الراغبة بتنفيذ مشروع إنشاء كاسر الأمواج مؤكداً أن الوزارة ستتولى خلال العام الحالي حفر الممر المائي المؤدي الى موقع الميناء، إضافة الى إنشاء أحواض للتجفيف وطرق خدمية.

مبيناً أن الحكومة عازمة على بناء الميناء في أسرع وقت ممكن نظراً لأهميته الاقتصادية الكبرى.

وأكد مدير الشركة العامة لموانئ العراق عمران راضي في تصريحات صحفية أن ما لا يقل عن ٧٢ شركة أجنبية وعربية من دول منها الولايات المتحدة الأميركية واليابان والبرازيل وألمانيا والنرويج والسويد أوفدت ممثلين عنها إلى البصرة للمشاركة في المؤتمر، بهدف التعرف على التفاصيل الفنية لكاسر الأمواج سعياً منها للفوز بعقد تشييده، موضحاً أن استقبال العطاءات سيكون متاحاً حتى منتصف الشهر المقبل، فيما سيحال المشروع إلى الشركة صاحبة العطاء الأفضل منتصف آب المقبل".

واضاف راضي أن الحكومة خصصت ٤٨٠ مليار دينار لإنشاء كاسر الأمواج، منها ٢٠٠ مليار أصبحت بحوزة الشركة، والمبلغ المتبقي من المقرر أن يصرف في العام القادم مضيفاً أن مشروع إنشاء كاسر الأمواج يستغرق تنفيذه ١٨ شهراً".

من جانبه قال المدير التنفيذي لشركة (تكنكل) الإيطالية التي أعدت تصاميم الميناء ألبيرتو سكوتي إن التصاميم النهائية والتفصيلية للميناء ستكون جاهزة تماماً قبل نهاية العام الحالي، اما التصاميم الخاصة بكاسر الأمواج الشرقي فهي منجزة، موضحاً أن "الميناء لابد ان يحتوي على كاسر أمواج ثان يقع في طرفه الغربي.

وأشار سكوتي الى أن ميناء الفاو الكبير سيكون بحسب تصاميمه الأساسية أكبر ميناء في الخليج، ومن أكبر الموانئ التجارية في العالم"، معتبراً أن الميناء ينطوي على جدوى اقتصادية كبيرة للعراق، وسيكون أكثر فائدة لو ربط بخط لسكك الحديد يمتد بين العراق وتركيا"، مضيفاً أن "مشروع بناء الميناء يستغرق على الأقل ست سنوات، وبالإمكان توسعته وتطويره كلما دعت الحاجة.

في غضون ذلك كشف عضو مجلس محافظة البصرة وليد كيطان عن تأسيس اتحاد من ١٠٠ شخصية اقتصادية ورجال اعمال اطلقوا عليه اسم (شركة البصرة الوطنية) لتتولى عملية استثمار ميناء الفاو الكبير حفاظا على سيادة العراق على هذا الممر الإستراتيجي الذي سيربط بين الشرق الاوسط وأوروبا مستقبلا.

وقال الكطان تم تأسيس شركة بدعم مجلس محافظة البصرة للشروع في استثمار ميناء الفاو الكبير بنسبة (٥١٪) للشركة و(٤٩٪) للشركات الاجنبية الاخرى الراغبة في المشاركة بعملية استثمار الميناء لافتاً الى انه سيتم ضمن آلية عمل الشركة ، جعل النسبة الاعلى في عملية استثمار ميناء الفاو لرجال الاعمال المحليين.

البنك المركزي: حذف الأصفار سينقل البلد من التريليونات إلى المليارات

□ بغداد /وكالات

قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح إن مشروع حذف الأصفار الثلاثة من العملة العراقية سوف ينقل العراق من بلد التريليونات إلى بلد المليارات، وبالتالي فإن العراق سينتقل من الأرقام ١٠ اس ١٢ إلى ١٠ اس ٩".

وأضاف صالح أن المشروع يختلف عن إصدار عملة جديدة حيث يترتب عليه ليس فقط حذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية وإنما حذف ثلاث مراتب حسابية من جمهورية العراق والتي تبدأ من ميزانية الاسرة وتنتهي بالميزانية العامة للدولة"، مؤكدا ان المشروع كبنية تحتية مكتملة بأساسها ومفاهيمها لدى البنك".

وأشار صالح الى ان المشروع منطقي علمي اقتصادي تكمن اهميته ليس فقط بتقليص كمية العملة وإنما أيضا بتقليل التكاثر الحسابي الذي من شأنه تقليل المخاطر التشغيلية بسبب كثرة الأرقام وكثرة الأخطاء الناتجة عنه".

ولفت صالح إلى ان المشروع على الرغم من أهميته فانه يحتاج الى موافقة البرلمان والحكومة والبنك المركزي العراقي لإنجاحه من خلال تشكيل لجنة مشتركة وان تكون لها سلطة القرار بتحديد تاريخ ووقت حذف الاصفار"، مبينا ان "الجميع متفقون على حذف الاصفار الا انهم مشككون في وقت وتاريخ الحذف اضافة الى قدرة البنك على هذا المشروع.

يذكر أن بعض الخبراء الاقتصاديين يرون أن العراق غير مهيأ في الوقت الحاضر لحذف الاصفار من الدينار العراقي، مشيرين إلى أن الحذف يحتاج إلى استقرار امني وسياسي إلى جانب الاستقرار الاقتصادي.

من جانبه انتقد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب عبد الحسين الياسري السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي، مشيراً الى انه يضع التعليمات والقواعد المالية ويخالف تطبيقها.

وقال الياسري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن المسؤولين وأصحاب القرار في البنك المركزي يغلب عليهم الطابع العاطفي ما يجعلهم "يتنرفزون" بمجرد ارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار، دون اللجوء الى الحلول الجذرية أو التفكير بوضع مخرج لأي أزمة طارئة تحدث في النظام المالي للبلد.

وأضاف: أن السياسة النقدية المتبعة حالياً في البلد تحتاج الى إعادة النظر بها لتتماشى مع النظام الاقتصادي الجديد الذي تحول من الشمولي المركزي الى السوق الحر، لافتاً الى أن البنك المركزي تدخل اليه اموالاً كبيرة ولا يعرف كيفية توظيفها من أجل الحفاظ على قيمة العملة المحلية والاقتصاد العراقي.

وأوضح: أن تقرير الصادر عن الرقابة المالية يشير الى البنك المركزي يضع التعليمات والقوانين التي تخص النظام المالي والنقد في البلد وهو اول من يخالف تطبيقها، ما اوجد تذبذبا حادا في استقرار الدينار العراقي مقابل الدولار في الآونة الأخيرة.

كركوك تؤكد حاجتها للشركات لتقوية البنية التحتية

□ كركوك/المدى

اكد مجلس كركوك أن أبواب المحافظة مفتوحة أمام الشركات الأجنبية لنقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة، مؤكدة أن البنية التحتية لكركوك بحاجة ماسة إلى التطوير في جميع القطاعات، فيما أشار إلى أن من أولوياته تأمين الخدمات في مجال الكهرباء والماء والطرق والصرف الصحي وتشييد المدارس والمجمعات السكنية.

وقال رئيس مجلس محافظة كركوك حسن توران بهاء الدين لـ"السومرية نيوز"، إن وفداً من مجموعة شركات اليكون اليونانية زار المحافظة لبحث مجالات التعاون المشترك مؤكدا أن هذه الزيارة ستفتح الباب واسعاً لتعزيز وتوسيع آفاق التعاون المشترك بين الجانبين.

وأضاف بهاء الدين أن أبواب كركوك مفتوحة أمام جميع الشركات الأجنبية التي تخدم المحافظة ونقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة إلى المحافظة"، مؤكدا أن "البنية التحتية لكركوك بحاجة ماسة إلى التطوير في القطاعات الخدمية كافة".

وأوضح بهاء الدين أن "الوفد اليوناني قدم خلال اللقاء نبذة موجزة عن طبيعة المشاريع التي تختص بها مجموعة الشركات وماهية المشاريع التي تفتقر إليها محافظة كركوك للمساهمة في تنفيذها"، مشيرا إلى أن "الهدف من الزيارة هو الاطلاع على واقع المحافظة وطبيعة الخدمات التي تحتاجها وبناء جسور التواصل بين الجانبين بغية المشاركة في حملة إعمار المحافظة".

من جهته، قال رئيس لجنة المشاريع في مجلس محافظة كركوك دلشاد بيروت لـ"السومرية نيوز"، إن "وفد المجموعات اليونانية قدم لمحافظ كركوك نجم الدين عمر كريم شرحاً للأعمال المنفذة من قبلهم في إقليم كردستان وخبرات شركاتهم واختصاصاتها في بناء المستشفيات وتشييد الجسور وأبنية المدارس والكليات"، لافتا الى أن "زيارة الوفد تأتي بهدف البحث عن فرص عمل في كركوك".

ونقل بيروت عن محافظ كركوك تأكيده على "سعي إدارة المحافظة لجذب وتشجيع الاستثمار وتنفيذ المشاريع العمرانية والخدمية بالتنسيق مع مجلس المحافظة، لما عانت منه كركوك من ظلم وقع عليها طيلة العقود الماضية"، مبيناً أن "أولوياتنا هي تأمين الخدمات في مجال الكهرباء والماء والطرق والصرف الصحي وتشييد المدارس والمجمعات السكنية".

وصادق مجلس محافظة كركوك، في الثالث من أيار الحالي، على أكبر خطة مشاريع بتاريخ المحافظة للعام الحالي ٢٠١٢، بموازنة بلغت ٥٩٨ مليار دينار عراقي، فيما أكد المجلس أنه سيراقب عمل الشركات المنفذة لتلك المشاريع، وسيدرج المتلكئة منها ضمن القائمة السوداء.

مقترح تأسيس مصرف إنمائي يسهل عملية منح القروض

□ بغداد /المدى

اقترح الخبير في الشؤون المصرفية باسم جميل انطون إنشاء مصرف عراقي انمائي تعاوني يدار بعقلية القطاع الخاص ليساهم بعملية التنمية الاقتصادية للبلد من خلال تسهيل منح القروض والسلف للمواطنين.وقال انطون بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن التنمية الاقتصادية تحتاج الى نظام مصرفي عالمي حديث والبنوك العراقية بفرعيها العام والخاص تفتقر الى التطور التكنولوجي والخبرات الجيدة والمكننة الحديثة منذ اكثر من ثلاثة قرون من الزمن، ما جعل المصارف تواجه صعوبات كبيرة في عمليات منح السلف والقروض للمواطنين.

وأضاف: أن النظرة العامة للبنوك "تجارية صرفة" أي تفكر فقط بكيفية تحقيق الارباح من خلال زيادة قيمة الفائدة المالية على القروض الممنوحة اضافة الى انها تطلب ضمانات "تعجيزية من المقترض كرهان (العقار او مصنع او أي ملك)، ما يؤدي الى وجود صعوبة في منح القروض المالية للنهوض في التنمية الاقتصادية.

واشار الى: ان الضرورة ملحة لتأسيس مصرف عراقي تنموي انمائي تعاوني برأسمال لا يقل عن (٥ الى ١٠)مليار دينار يدار من قبل القطاع الخاص أي النصف الاكبر من مجلس ادارته يتكون من الخاص ليأخذ على عاتقه ادخال الاساليب المصرفية الحديثة ويسهل عمليات منح القروض والسلف، ويضع الاسس العلمية لتنمية الاقتصاد العراقي في قطاعاته المختلفة الصناعية والزراعية والسياحية.

في الوقت نفسه نوهت الخبيرة الاقتصادية اكرام عبد العزيز أن المصارف العراقية تحتاج الى الاستعانة بالخبرات العالمية لتطويرها.

وقالت عبد العزيز بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن المصارف العراقية بحاجة الى تطوير هيكلتها وكوادرها والاستعانة بخبرات عالمية موثوقة لرفع أدائها.وأضافت: أن المصارف بحاجة الى حل المشاكل المتعلق بالائتمان ومنح الائتمان بشكل منضبط لمشاريع الاسكان والى المستثمرين لممارسة اعمالهم ودعم الديون المتعثرة والمشاكل المتعلق بالخدمات المصرفية، مشيرة الى أن الدولة ساعية لإعادة هيكل عمل المصارف و تطوير كوادرها المهنية.

وأشارت الى أن المصارف العراقية تفتقر للكوادر الخدمية و المهنية، موضحة، أن لكل مصرف في العراق (٤٠) الف نسمة من المستفيدين فكيف وهو عدد كبير ومزدحم لا يستطيع أي مصر التعامل معه كما يجب.